تجليات ظاهرة الفقر في إقليم العرائش

Manifestations of the phenomenon of poverty in the province of Larache

أ.نجيب بوطسان

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة-المغرب.

ملخص: تهدف هذه المقالة إلى الوقوف بنوع من التركيز على تجليات ظاهرة الفقر في إقليم العرائش حسب الجماعات الترابية من خلال مجموعة من مقاييس ومؤشرات الفقر، إن جاز التعبير؛ ومحاولة تحليلها وربطها بالعوامل الكامنة وراء تفشيها وانتشارها؛ كما تسعى إلى التعرف على التباين المجالي لتوزيع ظاهرة الفقر حسب الجماعات، مع محاولة الإشارة إلى أسبابه، وذلك لاستكشاف–بصورة عامة - الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين جماعات إقليم العرائش، وبين الوسطين القروي والحضري. وقد خلصت إلى أن ظاهرة الفقر في إقليم العرائش تعتبر ظاهرة قروية بامتياز؛ ذلك أن الفقر بمختلف مقاييسه يتفشى أكثر في الوسط القروي قياسا إلى الوسط الحضري. ومن منظور عام، خلصت إلى أن إقليم العرائش يعاني من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والتي تغذي التفاوتات المجالية، مثلما تقدمها بيانات الفقر؛ فرغم تحسن الظروف السوسيو-اقتصادية-ثقافية للسكان، من خلال تقلصمعدلات الفقر المتعدد الأبعاد (بين 2004 و2014)؛ إلا أن الفوارق بمختلف أشكالها، ما فتئت قائمة بين الجماعات. إن عوامل مثل، الولوج غير المتكافئ إلى التعليم والصحة والتجهيزات الضرورية للسكن والعيش، ناهيك عن تدني مداخيل الأسر واختلافها، أسهمت في خلق هذه التفاوتات.

الكلمات المفتاحية: إقليم العرائش، ظاهرة الفقر، التباين المجالي، الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، الفقر المتعدد الأبعاد.

Abstract: This article aims to focus on the manifestations the phenomenonof poverty in Larache provinceaccording toterritorial communities (Collectivités Territoriales)throughof measures and indicators of poverty, so to speak. And to try to analyze them and to link them to the factors behind its prevalence and propagation.This article also seeks to identify the spatial disparity of the distribution of the phenomenon of poverty according toterritorial communities, with an attempt to indicate its causes, in order to explore, in general, the social and economic disparities between the territorial communities of Larache province, and between the rural and urban areas.It concluded that the

phenomenon of poverty in the of Larache province is a rural phenomenon par excellence; poverty by all its measures is more prevalent in rural areas than in urban areas.From a general perspective, it concluded that the Larache province suffers from social and economic disparities that feed spatial inequalities, as presented by poverty data.Although socio-economic-cultural conditions of the population have improved through a reduction in multidimensional poverty rates (between 2004 and 2014). However, differences in all their forms persist between groupsterritorial communities. Factors such as unequal access to education, health, and the necessary equipment for housing and living, and low and different household incomes, have contributed to these disparities.

Keywords: Larache province, poverty phenomenon, spatial disparity, social and economic disparities, multidimensional poverty.

مقدمة

تكتسي دراسة ظاهرة الفقر أهمية خاصة، حيث تعتبر معضلة عالمية حقيقية، وإحدى المواضيع التي تستأثر باهتمام بالغ من العديد من المهتمين والباحثين على اختلاف مشاربهم الفكرية وتخصصاتهم العلمية؛ كونها معضلة متأصلة في المجتمعات البشرية، نتيجة تفاعل وتضافر مجموعة واسعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والثقافية، بل وتشمل حتى العولمة بسبب مساهمتها في زيادة عدد الفقراء. غير أنها تظل هاجسا يؤرق الدول النامية بالخصوص، بالنظر إلى تأثير الحرمان على ظروف عيش سكانها؛ الشيء الذي أدى وما فتئ يؤدي إلى تنامي حركة السكان، خاصة الهجرة نحو الدول الغنية والمحظوظة اقتصاديا.

لقد انصب الاهتمام في البداية على دراسة الفقر النقدي من قبل الأمم المتحدة منذ النصف الثاني من القرن العشرين المنصرم؛ بهدف معرفة أسبابه والحد من آثاره. لكن، مع تسارع إيقاع التحولات الاجتماعية والاقتصادية، أصبح الفقر النقدي لا يعبر بصورة واضحة وملموسة عن الحرمان. من هنا، نما الاهتمام في أدبيات الأمم المتحدة بدراسة الفقر في مختلف أبعاده (الفقر المتعدد الأبعاد)، من أجل فهم أفضل للحرمان على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للسكان. وهكذا، بدأ الاهتمام في المغرب بدراسة الفقر المتعدد الأبعاد من طرف المندوبية السامية للتخطيط منذ سنة 2008، دون إغفال المقاربة النقدية. ولعل اعتماد المقاربة المتعدد الأبعاد، يرجع إلى شموليتها في الإحاطة بالحرمان ومصادره. وقد تعزز تبني هذه المقاربة عبر أشغال مبادرة الفقر والتنمية البشرية لجامعة أوكسفورد؛ إذ يعود الفضل إليها في توسيع اعتمادها على الصعيد العالمي (المندوبية السامية للتخطيط، بدون تاريخ، ص2).

مهما يكن من أمر التحولات بشأن الاهتمام بدراسة الفقر، فإن البعد المجالي لهذه المقالة يتحدد في إقليم العرائش، الذي يقع في الجزء الشمالي الغربي من دولة المغرب، وهو واحد من أقاليم جهة طنجة – تطوان - الحسيمة. يحده من الشمال عمالة طنجة – أصيلة، ومن الشمال الشرقي إقليم تطوان، ومن الغرب المحيط الأطلسي، ومن الشرق إقليم شفشاون، ومن الجنوب إقليم القنيطرة، ومن الجنوب الشرقي إقليم وزان (الخريطة رقم 1). وصل عدد سكانه سنة 2014 إلى 496687 نسمة؛ موزعة بشكل متباين- وفقا للتقطيعات الإدارية - على 19 جماعة ترابية، منها جماعتين حضريتين، ويتعلق الأمر بمدينتي القصر الكبير والعرائش عاصمة الإقليم (الخريطة رقم 2). أما مساحته الإجمالية، فتبلغ 2683 كلم مربع؛ مما يجعله يسجل كثافة سكانية تحوم حول 185,1نسمة / كلم مربع (Haut Commissariat au Plan, 2018, p44).

من حيث الخصائص الطبيعية، تنقسم تضاريس إقليم العرائش إلى مجال جبلي يكون امتدادا طبيعيا لسلسلة جبال الريف الغربي؛ وتلال رملية تحيط بمجالات شبه مستوية تضم بعض المستنقعات المائية؛ إضافة إلى ساحل يمتد في الجهة الغربية ومجال على شكل خط من الكثبان الرملية يشكل هضبة الرمل. وحري بالذكر، إن جماعات بني عروس وزعرورة وتزروت وبني كرفط، تقع ضمن المجالات الجبلية.

إن الغرض الرئيس من هذه المقالة، هو اعتبارها فرصة للوقوف بكثير من التركيز على تجليات ظاهرة الفقر في إقليم العرائش حسب الجماعات الترابية انطلاقا من مجموعة من مقاييس الفقر، إن جاز التعبير؛ ومحاولة تحليلها وربطها بالعوامل المتحكمة فيها؛ والتعرف على التباين المجالي لتوزيع ظاهرة الفقر حسب الجماعات مع محاولة ذكر أسبابه، لتبيان - بصفة عامة - الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين جماعات إقليم العرائش؛ ولن يتم التعرض في هذه المقالة للحلول والمساعدات الخاصة أو العامة التي يتم اللجوء إليها من أجل التخفيف من الفقر ومعالجة العوز إقليميا.

هكذا، ولتحقيق الأهداف المأمول لها، قسمت هذه المقالة إلى قسمين متكاملين. انكب القسم الأول بتحديد مدلولات المفاهيم المحورية، وكذا بتوضيح مصادر بيانات / معطيات الفقر، ببساطة شديدة. بينما اهتم القسم الثاني من خلال توظيف الأشكال البيانية والخرائط بتحليل تجليات ظاهرة الفقر في إقليم العرائش حسب الجماعات / الوحدات المجالية؛ ففيه تم التركيز على تحليل معدلات الفقر النقدي، والهشاشة، والفقر المتعدد الأبعاد، ثم النواة الصلبة للفقر، وأخيرا الفقر الإجمالي؛ وكلها معدلات تفيد في الوقوف على ظاهرة الفقر من زوايا مختلفة.

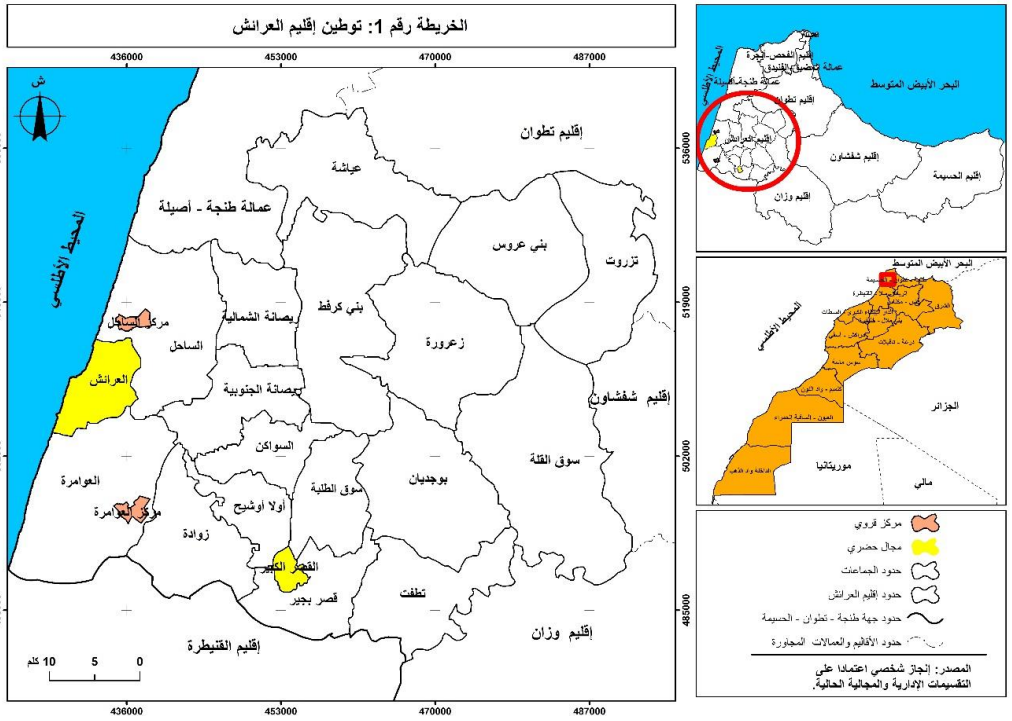
الخريطة رقم 1: توطين إقليم العرائش
436000
453000
470000
487000
536000
519000
502000
485000
ش
المحيط الأطلسي
إقليم تطوان
عياشة
عمالة طنجة - أصيلة
بني عروس
تزروت
مركز الساحل
الساحل
بني كرفط
بيصانة الشمالية
زعرورة
العرائش
بيصانة الجنوبية
إقليم شفشاون
السواكن
سوق القلة
العوامرة
أولاد أوشيح
سوق الطلبة
بوجديان
مركز العوامرة
زوادة
القصر الكبير
تطفت
قصر بجير
إقليم وزان
إقليم القنيطرة
10 5 0 كلم
البحر الأبيض المتوسط
إقليم الحسيمة
الجزائر
موريتانيا
مالي
مركز قروي
مجال حضري
حدود الجماعات
حدود إقليم العرائش
حدود جهة طنجة - تطوان - الحسيمة
حدود الأقاليم والعمالات المجاورة
المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على
التقسيمات الإدارية والمجالية الحالية.

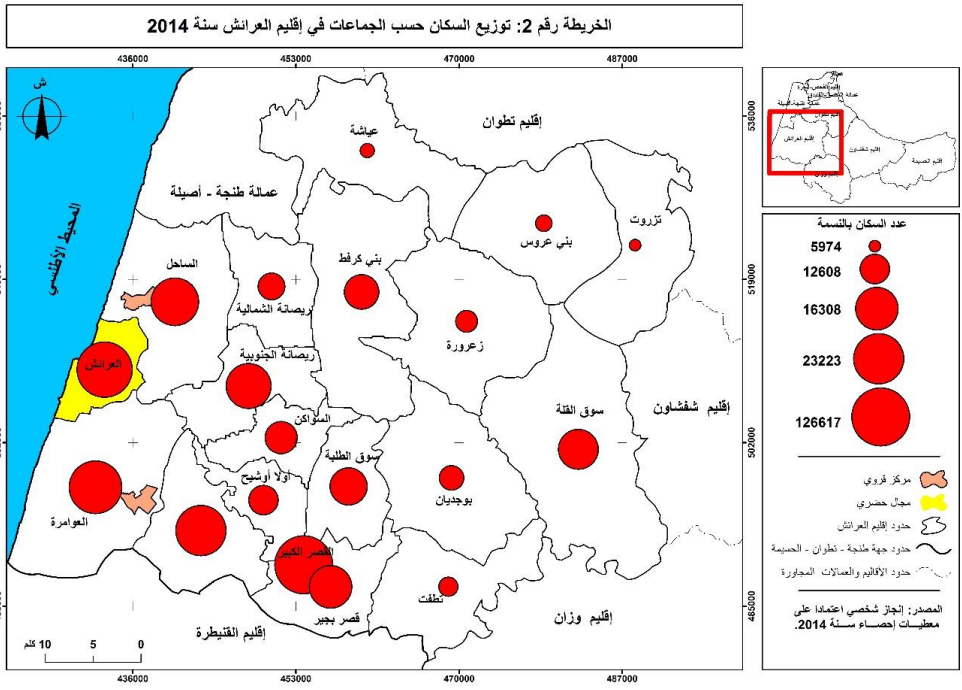

أولا: إطار نظري عام

في إطار تحليل تجليات ظاهرة الفقر في إقليم العرائش من زوايا عديدة، يستلزم من دون إطناب تبيان الإطار النظري العام؛ إن على مستوى المفاهيم المحورية أو من حيث مصادر البيانات. ولهذا كله، سنحاول على التوالي في محورين التطرق إلى المفاهيم المحورية ومصادر بيانات الفقر.

1- في المفاهيم المحورية: لمحة موجزة

إن تسليط الضوء على المفاهيم المحورية في هذه المقالة ضرورة لا يجب إغفالها؛ لأن ذلك سيعمل على رفع الغموض واللبس عنها. في هذا السياق، ونظرا لأهمية توضيح المفاهيم المؤطرة، والتي تكمن في مفاهيم الفقر النقدي والهشاشة، والفقر المتعدد الأبعاد، ناهيك عن النواة الصلبة للفقر والفقر الإجمالي؛ سيتم الوقوف عليها لأجل تحديد وضبط مدلولها بشكل موجز ويسير.

1-1- الفقر النقدي

كانت أولى المحاولات الجادة لتحديد خط الفقر النقدي العالمي سنة 1991؛ حين أجرى بعض الباحثين فحصا لعدد من عتبات / خطوط الفقر الوطنية بالاستناد إلىقيم تعادلات القوة الشرائية لسنة 1985؛الشيء الذي أفضى إلى تقدير خط الفقر العالمي في دولار واحد للفرد في اليوم. لكن، مع إدخال بعض التعديلات بناء على قيم تعادلات القوة الشرائية لسنة 2005، تم إعادة النظر سنة 2008 فيخط الفقر العالمي؛ ومن ثم رفع مستواه إلى 1.25 دولار للفرد في اليوم. ثم

أخيرا، رفع في سنة 2015 إلى 1.90 دولار للفرد في اليوم؛ وذلك من خلال تحديث خط الفقر الخاص بالبنك الدولي مرة أخرى، وفق التنقيح قيم تعادلات القوة الشرائية لسنة 2011 (الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2017، ص12).

مع أهمية هذه التحديثات المتواصلة، تجدر الإشارة إلى أن هناك عتبات وطنية أو خطوط معينة للفقر النقدي، تحددها الدول وفقا لمقوماتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية. وبذلك، ففي المغرب "يعتبر فقيرا، من الناحية النقدية، كل شخص يعيش تحت عتبة الفقر التي تتحدد في إنفاق سنوي للشخص الواحد لا يتعدى 4667 درهما في الوسط الحضري و4312 درهما في الوسط القروي (عتبة الفقر سنة 2014)"(المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2017، ص120). مما يفيد بأن نفقات الفرد في اليوم، لا تزيد عن 12,79 درهما في الوسط الحضري، و11,81 درهما في الوسط القروي. وبطبيعة الحال، ما يمكن قوله هنا، إن هذه النفقات أقل من مستويات خط الفقر العالمي، الذي حدد ملامحه البنك الدولي.

يجدر التذكير في هذا السياق، بأن عتبة الفقر في سنة 2007 حددت في 3834 درهما للفرد في السنة في المناطق الحضرية؛ و3569 درهما للفرد في السنة في المناطق القروية (Haut Commissariat au Plan, 2010, p 3). علما أنها في 2004 كانت لا تتجاوز 1687 درهما في الشهر لأسرة متوسطة مكونة من 5.6 فردا في الوسط الحضري؛ و1745 درهما في الشهر لأسرة معيشية تتكون من 6.4 فردا في الوسط القروي (Haut Commissariat au Plan, 2004, p 5). وفي كل هذا، يتجلى أن ثمة تحديثات مستمرة في المغرب لعتبة الفقر بما ينسجم مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية الجارية.

بوجه عام، يمكن قياس الفقر النقدي من خلال الارتكاز على عنصرين متكاملين؛ يتمثلان في إنفاق واستهلاك الأسر. من ثم، يحدد، من حيث المبدأ، خط فقر نقدي، يقارن بقيمته مستوى إنفاق الأسر واستهلاكها. وعلى هذا النحو، لئن كان مستوى إنفاق الأسرة دون خط الفقر النقدي؛ فإنها تدرج في قائمة الأسر الفقيرة من الناحية النقدية (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2017، صxiv).

1-2- الهشاشة

إن المقصود بالهشاشة، في المغرب، هو نسبة الأفراد غير الفقراء المهددين بالوقوع في دائر الفقر. أي الأسر المعيشية التي يتراوح نصيب نفقات الفرد الواحد فيها بين 4667 درهم و7001 درهم في الوسط الحضري؛ وبين 4312 درهم و6468 درهم في الوسط القروي (عتبة سنة 2014) (Haut Commissariat au Plan, Sans date, p 4). وفي سنة 2004، كانت العتبة تتراوح بين 1687 درهما و2531 درهما في الشهر بالنسبة للأسر المعيشية الحضرية؛ وبين 1745 درهما و2618 درهما بالنسبة للأسر المعيشية القروية (Haut Commissariat au Plan, 2004, p5).

مهما يكن من أمر، تمثل الهشاشة نسبة الأسر التي تواجه خطر الوقوع في دائرة الفقر النقدي.

1-3- الفقر المتعدد الأبعاد

بات مفهوم الفقر متعدد الأبعاد يحتل مكانة بارزة خلال السنوات الأخيرة في دراسات ظاهرة الفقر؛ إن على مستوى المغرب أو على صعيد العالم برمته. فقد تم الانتقال من الاهتمام بمسألة الفقر النقدي إلى التركيز على الاهتمام بقياس مستويات الفقر المتعدد الأبعاد من خلال مجموعة من الاحتياجات / الأبعاد؛ باعتباره أكثر تعبيرا عن الحرمان. ومن جانب ثان، تفيد المقاربة المتعددة الأبعاد في كشف الفوارق الاجتماعية والمجالية من خلال إبراز تفاوت وتباين تغطية حاجيات السكان من مختلف الشرائح الاجتماعية والتشكيلات المجالية (المندوبية السامية للتخطيط، 2017، ص3).

يشير مفهوم الفقر المتعدد الأبعاد، عامة، إلى "مجموعة من الأبعاد تحيل في مجملها على ظروف المعيشة في شموليتها" (المندوبية السامية للتخطيط، 2017، ص2). وهكذا، فإن مستويات الفقر حسب هذه المقاربة تتحدد انطلاقا من مدى تغطية الحاجيات السوسيو-اقتصادية-ثقافية الضرورية للأسرة. وتتمثل أساسا في التعليم والصحة، وكذا الولوج إلى الماء والكهرباء والصرف الصحي، فضلا عن وسائل التواصل وظروف السكن (المندوبية السامية للتخطيط، بدون تاريخ، ص2). وكلها أبعاد تترجم الأهداف الرئيسة المسطرة من قبل جدول أعمال التنمية المستدامة لسنة 2030. ومن بين هذه الأهداف، ما يأتي (موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي):

-"القضاء على الفقر المدقع في جميع دول العالم بحلول سنة 2030 [...]؛

-تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده [...]؛

-ضمان تمتع جميع الرجال والنساء، لاسيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية والخدمات الأساسية [...]".

في هذا الصدد، تصنف الأسرة في وضعية فقر متعدد الأبعاد يقاس تبعا لمستويات الحرمان في شموليته، إذا لم يتم تلبية 33% من المجموع التراكمي لحاجياتها (المندوبية السامية للتخطيط، بدون تاريخ، ص3). وبعبارة أخرى، إن عتبة الفقر التي تجمع عليها هذه المقاربة حددت في 33%؛ لذلك إذا كانت نتيجة الحرمان تفوقها، عدت الأسرة فقيرة بمفهوم الفقر المتعدد الأبعاد.

باختصار، يمكن القول، إن قياس الفقر من منظور المقاربة المتعددة الأبعاد، يستند على مجموعة من الاحتياجات، يمثل كل نوع منها بعدا واحدا؛ لكن أهمية كل بعد تتحدد ضمن المجموع التراكمي للحاجيات، وليس بمعزل عنه.

4-1- النواة الصلبة للفقر

تعبر النواة الصلبة للفقر عن تراكم الفقر النقدي والفقر المتعدد الأبعاد. بعبارة ثانية، تدل النواة الصلبة للفقر عن الأسر (أو الأشخاص) التي تعاني في ذات الوقت من الفقر النقدي والفقر المتعدد الأبعاد. وبحسب المندوبية السامية للتخطيط، تتجلى النواة الصلبة للفقر في فئة الأسر التي تراكم الفقر النقدي والفقر المتعدد الأبعاد، فضلا عن فئة الأسر الفقيرة تبعا للمقاربة المتعدد الأبعاد وغير الفقيرة وفق المقاربة النقدية، وبصفة عكسية فئة الأسر الفقيرة استنادا إلى المقاربة النقدية وغير الفقيرة حسب المقاربة المتعددة الأبعاد(المندوبية السامية للتخطيط، بدون تاريخ، ص9).

1-5- الفقر الشامل / الإجمالي

يتضمن الفقر الإجمالي أو الفقر الشامل Taux de pauvreté globale الفقر النقدي والفقر المتعدد الأبعاد. مع التنبيه إلى أن المندوبية السامية للتخطيط، لم تشر إلى أي تعريف دقيق له؛ ولا إلى طريقة إحصائية بعينها لتحديده. ففي منظورها، يقصد بالفقر الإجمالي الوزن الديموغرافي لفئة الأسر التي تراكم الفقر النقدي والفقر المتعدد الأبعاد، وفئة الأسر الفقيرة حسب المقاربة المتعدد الأبعاد وغير الفقيرة وفق المقاربة النقدية، وفئة الأسر الفقيرة حسب المقاربة النقدية وغير الفقيرة حسب المقاربة المتعددة الأبعاد(المندوبية السامية للتخطيط، بدون تاريخ، ص9).

2- مصادر البيانات

تعتمد هذه المقالة أساسا على مصدرين من مصادر البيانات المتاحة؛ تتضمن بيانات متعددة سواء فيما يتعلق بظاهرة الفقر أو فيما يخص الخصوصيات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان.يتمثل المصدر الأول في بيانات المندوبية السامية للتخطيط في الرباط المنشورة على شبكة الانترنيت، باعتبارها جهة رسمية تابعة للدولة مكلفة بالسهر على إنتاج وتوفير المعطيات الإحصائية والدراسات للجهات الحكومية وغير الحكومية والباحثين. وهكذا، وللحصول على المعطيات تم الدخول إلى موقعها الرسمي (www.hcp.ma) من خلال إحدى نوافذه أو منصاته التي تحيل على موقع آخر تابع للموقع المذكور (http://rgphencartes.hcp.ma/#)؛حيث يعرض معطيات الفقر في ذات الوقت على شكل خرائط وجداول وأشكال بيانية، كما يعرض معطيات أخرى سوسيو-اقتصادية.

ويشمل المصدر الثاني النشرات الإحصائية السنوية الجهوية الصادرة عن المديرية الجهوية للتخطيط في جهة طنجة – تطوان سابقا وجهة طنجة – تطوان – الحسيمة حاليا. إذ تتولى حسب اختصاصاتها إعداد نشرات إحصائية سنوية للجهة، تشكل مرجعا للمعطيات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية الجهوية. وللتذكير، فإنها مصلحة تابعة للمندوبية السامية للتخطيط في الرباط، ويقع مقرها في مدينة طنجة. ومن أجل الحصول على هذه النشرات، تم الرجوع إلى موقع المندوبية السامية للتخطيط في الرباط (www.hcp.ma)، وكذلك يمكن الحصول عليها من موقع مديرية التخطيط في طنجة على شبكة الانترنيت (https://www.hcp.ma/region-tanger/#mw999).

من المهم الإشارة إلى أنه تم وضع مركزين قرويين (بالمعنى الإداري) إلى جانب الجماعات الترابية؛ مع أنهما ليس بجماعتين بالمعنى الإداري. ويتعلق الأمر بمركز الساحل والعوامرة، حيث ينتمي الأول إداريا إلى جماعة الساحل والثاني إلى جماعة العوامرة. غير أن الأمر فرض علينا فرضا؛ لأنه حسب مصدر المعطيات، فقد تم فصل المركزين على الجماعتين من حيث المعطيات. وهكذا، ومن المصدر دائما، نجد أن لكل مركز معطيات مستقلة، كما هو الشأن بالنسبة لباقي تراب جماعتي الساحل والعوامرة. والسبب يكمن في اعتبارهما مركزين حضريين من منظور إحصائي؛ وبالتالي إمكانية أن يحظيا بمعطيات مستقلة عن جماعتيهما الأم.

ثانيا: تحليل ظاهرة الفقر في إقليم العرائش

يعنى هذا القسم بتحليل ظاهرة الفقر في إقليم العرائش حسب الجماعات (وحدات مجالية أو ترابية) من خلال الوقوف بالترتيب على مجموعة من المقاييس / معدلات الفقر المختلفة: الفقر النقدي، الهشاشة، الفقر المتعدد الأبعاد، النواة الصلبة للفقر، الفقر الإجمالي. وهي فرصة لمحاولة استجلاء العوامل الكامنة وراء تفشي هذه الظاهرة بدرجة كبيرة في مناطق من الإقليم دون أخرى، وبالتالي إبراز التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بين الجماعات؛ بالرغم من صعوبة إيجاد تفسيرات مقنعة، بسبب غياب المعطيات الضرورية، إلى جانب غياب معرفة دقيقة ببعض أجزاء الإقليم بحكم شساعته.

1- الفقر النقدي في إقليم العرائش: نحو اختلافات مجالية

يتجلى من الشكل رقم 1 والخريطة رقم 3 تفاصيل نمط توزيع معدل الفقر النقدي في إقليم العرائش سنة 2014 على مستوى الجماعات الترابية. وبالفعل، فإن توزيع هذا المعدل يتسم بالتباين من جهة، وفي ذات الوقت بالتقارب من جهة ثانية. وهكذا وعلى سبيل المثال، تسجل بعض المجالات وأبزها مركز العوامرة أعلى معدل يفوق مما هو مسجل على صعيد مجموع إقليم العرائش (5,33%)، وكذا على مستوى وسطيه القروي (7,89%) والحضري (3,10%) (المندوبية السامية للتخطيط، مديرية جهة طنجة – تطوان – الحسيمة، 2017، ص200)؛ في الوقت الذي يقل فيه معدل مجالات أخرى عن ذلك بصورة لافتة، ولا سيما مدينتي العرائش والقصر الكبير ومركز الساحل وجماعة بوجديان. ومن الأهمية بمكان، التأكيد على أن معدل الفقر النقدي حسب الجماعات في إقليم العرائش، يبقى عموما صغيرا، لكنه مهم، إلى حد ما، ولا يستهان به.

إن التباين في توزيع معدل الفقر النقدي في إقليم العرائش يتجلى أكثر بين الجماعات الترابية القروية؛ مما يبرز وجود اختلافات مجالية أو بعبارة أخرى فوارق وتفاوتات مهمة بينها في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي. فضلا عن عدم تجانس مجال الإقليم من حيث الموارد الترابية. ومن الجدير بالملاحظة، أن ارتفاع معدل الفقر النقدي في مركز العوامرة، يعبر عن شريحة واسعة من السكان الوافدين عليه، والذين جلهم يشتغلون مياومين في إطار العمل الظرفي أو الموسمي، ولا سيما في قطاع الفلاحة والبناء؛ وكل ذلك، يجعل مستويات الإنفاق والاستهلاك لديهم ضعيفة. وللتذكير، العوامرة نقصد بها جماعة العوامرة دون المركز؛ والساحل أيضا جماعة الساحل دون المركز.

الشكل رقم 1: توزيع معدل الفقر النقدي في إقليم العرائش حسب الوحدات المجالية سنة 2014(%)

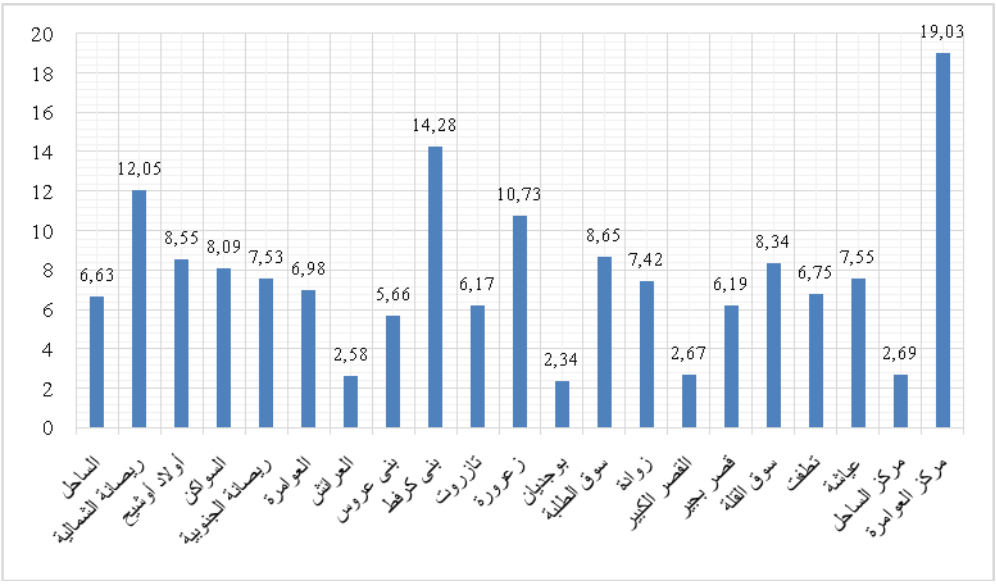

المصدر:موقع المندوبية السامية للتخطيط: http://rgphencartes.hcp.ma/#

وفي تفسير تباين معدل الفقر النقدي في إقليم العرائش، هناك أمرين: الأول يرتبط بتفاوت مداخيل الأسر بين الجماعات التي تتأتى من مداخيل فلاحية ومداخيل غير فلاحية؛ والثاني يتعلق بتباين مستويات الإنفاق والاستهلاك لدى الأسر بين هذه الجماعات. غير أنه من الصعب الخوض في تفسير ملامح هذا التباين استنادا إلى المداخيل وحجم نفقات واستهلاك الأسر؛ نظرا لعدم توفر معطيات حولها على صعيد الجماعات، تساعد على تقديم تفسير دقيق لحجم التباينات؛ بل وإن كانت تتوفر على مستوى الأقاليم، فإنها معطيات قديمة، إلى حد ما، حيث ما فتئ يتم تداول معطيات تعود إلى فترة 2000-2001؛ أي قبل أن يدمج إقليم الحسيمة مع جهة طنجة – تطوان، لتصبح جهة طنجة – تطوان – الحسيمة. فخلال هذه الفترة كان متوسطالنفقات السنوية للفرد في إقليم العرائش لا يربو عن5843 درهما بالنسبة للوسط القروي و9074 درهما بالنسبة للوسط الحضري؛ في حين كان متوسط النفقات السنوية للأسرة الواحدة في حدود 34531 درهما في الوسط القروي و51494 درهما في الوسط الحضري (المندوبية السامية للتخطيط، مديرية جهة طنجة – تطوان، 2011، ص161).ويمكن التأكد من ذلك من خلال الرجوع إلى النشرتين الإحصائيتين لسنتي 2015 و2016. علما أن عوامل مثل عدم تجانس توزيع الموارد الترابية بين الجماعات، زيادة على استفادة بعض الجماعات من تدخلات الدولة في شكل إصلاحات مهمة همت الجانب الزراعي، من قبيل جماعة العوامرة، لا يمكن اعتمادها وحدها كتفسير وحيد شاف لتباين توزيع الفقر النقدي؛ إذ إن بعض الجماعات تقع في المجالات المتضرسة، لكنها تسجل معدل فقر نقدي أقل من نظيراتها التي استفادت من الإصلاح الزراعي والتجهيز الهيدرو فلاحي.

على هذا النحو، فمن الناحية النظرية، يرتبط الفقر بعوامل مباشرة وأخرى غير مباشرة. تكمن الأولى في أربعة عناصر، وهي انخفاض متوسط الفرد من الناتج الإجمالي، على غرار انخفاض إنتاجية العمالة، وكذا ارتفاع نسبة عبء الإعالة، وعدم وجود عدالة في توزيع الدخل؛ فيما تتشعب وتتعدد الثانية، وتتجلى - على سبيل المثال - في ارتفاع معدل النمو السكاني مع انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي، وعوامل خارجية من قبيل ارتفاع عبء الدين الخارجي، وتبني سياسات اقتصادية غير ملائمة، علاوة على ارتفاع معدل البطالة (كريمة كريم، 2012، ص124).

الخريطة رقم 3: توزيع معدل الفقر النقدي حسب الوحدات المجالية في إقليم العرائش سنة 2014

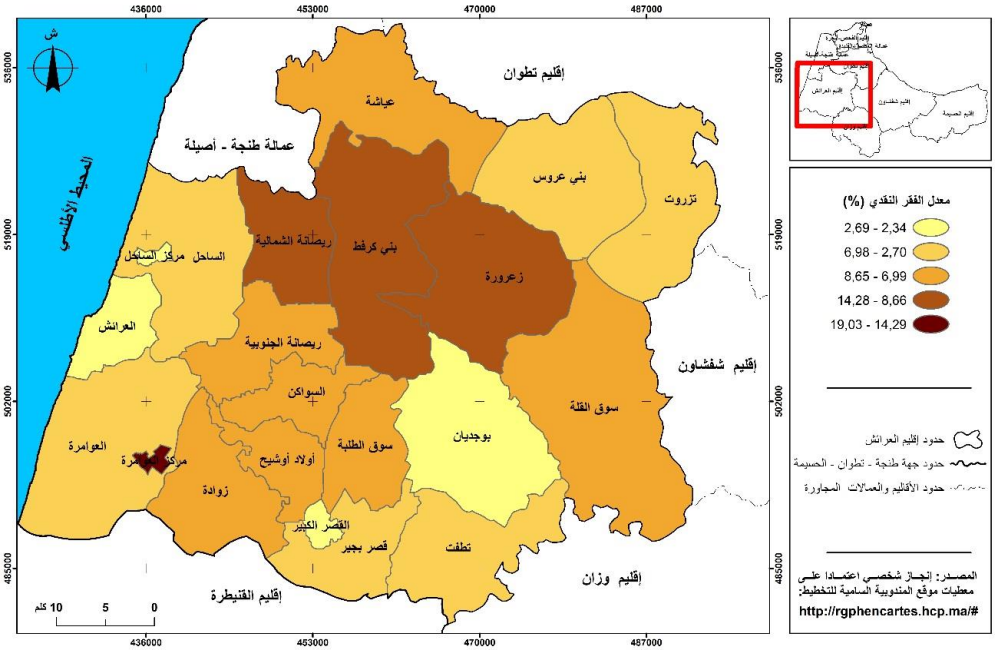

2- أهمية معدل الهشاشة: مخاطر الوقوع في دائرة الفقر

لقد لوحظ في هذا الخصوص، أن معدل الهشاشة في إقليم العرائش حسب الجماعات مثير للانتباه بسبب أهميته، كونه يظل كبيرا، إلى حد ما. وتبرز المقارنة، وجود تفاوتات في توزيعه من جماعة إلى أخرى، وبين الوسطين القروي والحضري؛ ذلك أنه يرتفع في المجالات القروية وينخفض في المجالات الحضرية، مع استثناء مركزي العوامرة والساحل من المقارنة؛ لأنهما حالتين خاصتين مثلما تم توضيح ذلك سابقا. من هنا، وكما يوضح الشكل رقم 2والخريطة رقم 4، فإن المجالات التي سجلت معدل فقر نقدي مهم، إلى حد ما، أو لا يستهان به، تسجل معدل هشاشة مرتفع؛ مع التأكيد على أن بعض الجماعات، مثل ريصانة الجنوبية وأولاد وشيح وقصر

بجير، تسجل معدل هشاشة مرتفع قياسا إلى جماعات أخرى تفوقها، شيئا ما، من حيث معدل الفقر النقدي.

كما هو معروف، من شأن ارتفاع معدل الهشاشة في عدة جماعات، أن يؤدي إلى احتمال زيادة معدل الفقر النقدي فيها مستقبلا؛ على اعتبار أن شريحة واسعة من الأسر ستكون مهددة بالوقوع في دائرة الفقر، ما لم تتخذ التدابير اللازمة للحد من هشاشتها.

الشكل رقم 2: توزيع معدل الهشاشة في إقليم العرائش حسب الوحدات المجالية سنة 2014(%)

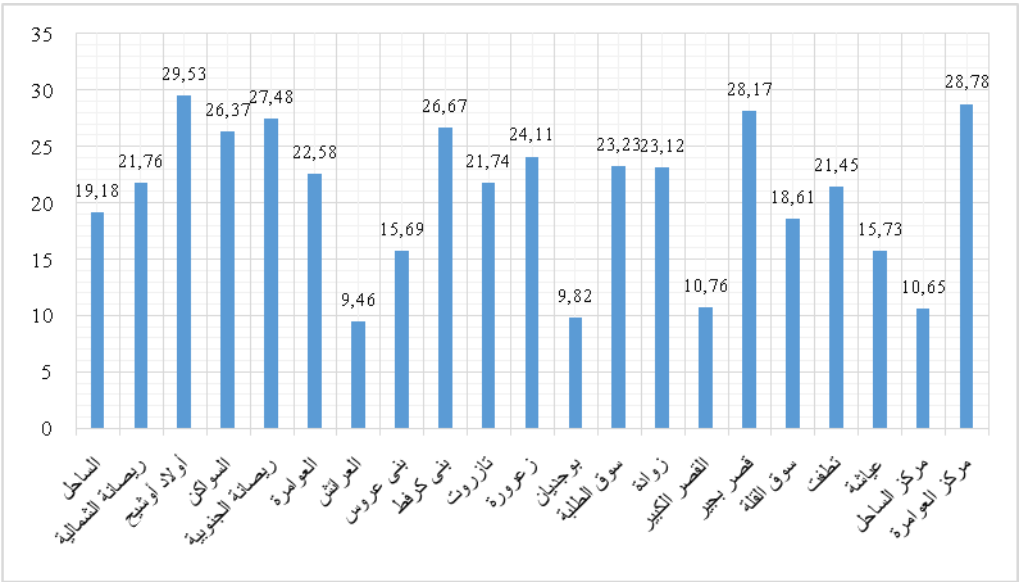

المصدر: موقع المندوبية السامية للتخطيط: http://rgphencartes.hcp.ma/#

الخريطة رقم 4: توزيع معدل الهشاشة حسب الوحدات المجالية في إقليم العرائش سنة 2014

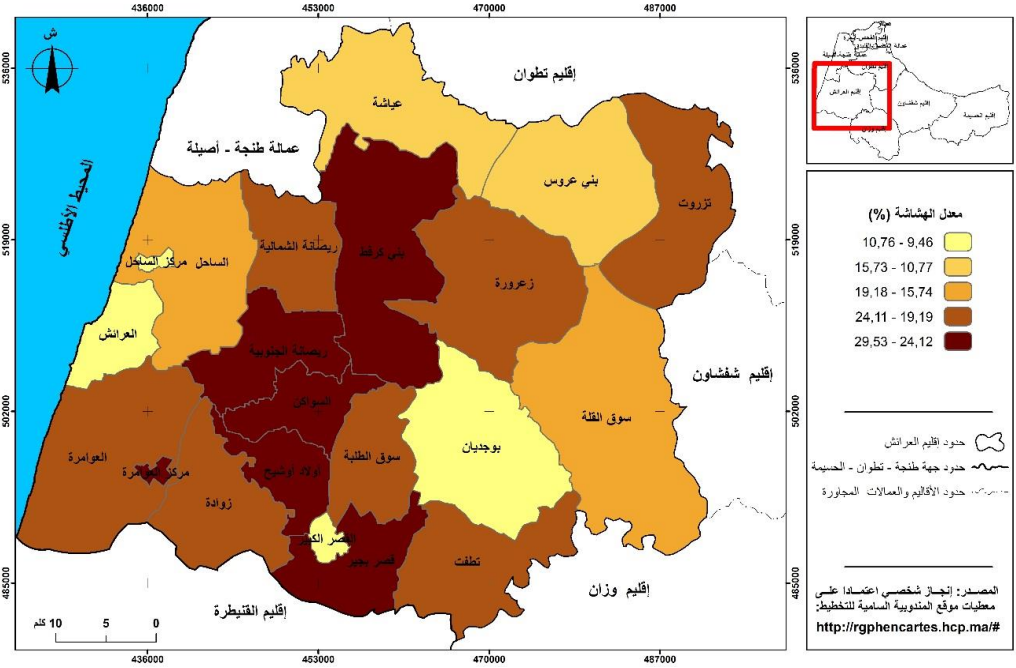

لعل من أهم الأسباب المؤدية إلى الهشاشة، ما يتعلق بتدني مداخيل الأسر، وبالتالي انخفاض حجم نفقاتها واستهلاكها. فكلما اقتربت النفقات من عتبة الفقر النقدي، كان خطر الوقوع فيه كبيرا. من جهة أخرى، لا تلعب العوامل الجغرافية دورا بالغ الأثر في رسم مظاهر التباين في توزيع معدل الهشاشة في إقليم العرائش. ومن ثم، وجب الإشارة إلى أن مركز العوامرة، باعتباره يحتل المرتبة الثانية بمعدل هشاشة يقترب من 29%، إنما تفسر وضعيته باحتضانه لشريحة عريضة من الأسر ذات دخل محدود وغير منتظم.

3- دينامية الفقر المتعدد الأبعاد: انخفاض ملحوظ

يوضح الشكل رقم 3، أنه خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2014، انخفض معدل الفقر المتعدد الأبعاد انخفاضا ملحوظا في جميع الجماعات المكونة لإقليم العرائش. كما تراجع بشكل كبير في الجماعات التي كانت تسجل أعلى معدلاته سنة 2004. على سبيل التوضيح، انتقل في جماعة زوادة من 53,67% سنة 2004 إلى 12,71% سنة 2014؛ بنسبة تغير وصلت إلى 76,3-%. وبالنسبة إلى توزيعه المجالي، نجد أنه يتميز بالتباين؛ وهذا ما تقدمه الخريطتين رقمي 5 و6.

فيما يخص إقليم العرائش ككل، من الملاحظ أن معدل الفقر المتعدد الأبعاد، قد انتقل من 34,1% سنة 2004 إلى 12,2% سنة 2014؛ وفي نفس الفترة انتقل من 52,2% إلى 22,7% في الوسط القروي؛ وكذا من 13,3% إلى 3,1% في الوسط الحضري (المندوبية السامية

للتخطيط، مديرية جهة طنجة – تطوان – الحسيمة، 2017، ص206).وكل هذا، يؤكد دون شك، أن ظاهرة الفقر متعدد الأبعاد في إقليم العرائش ظاهرة قروية بصورة أكيدة.

الشكل رقم 3: تطور معدل الفقر المتعدد الأبعاد في إقليم العرائش حسب الوحدات المجالية (%)

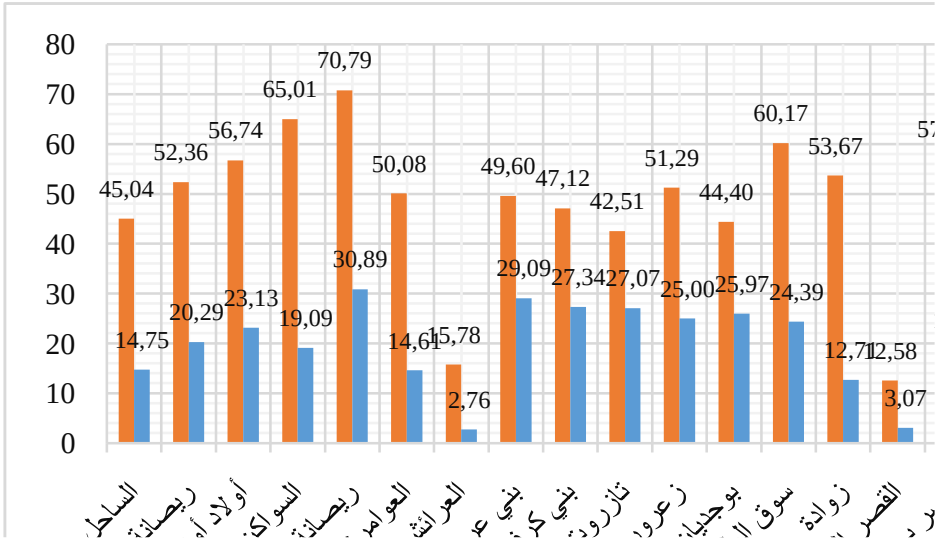

المصدر: موقع المندوبية السامية للتخطيط: http://rgphencartes.hcp.ma/#

إن الوقوف على الفقر المتعدد الأبعاد في إقليم العرائش حسب نوع الحرمان، يسمح بالكشف عن المصادر والآليات أو الأسباب التي تعمل على تفشيه وانتشاره في مختلف الجماعات. ومن حيث المبدأ، سنقتصر على مصادر الفقر المتعدد الأبعاد لسنة 2014؛ ما دامت معطيات سنة 2004 غير منشورة. وقد أدى تفكيكها إلى حصرها في أربعة أنواع من المصادر، يعرضها الشكل رقم 4. يأتي في مقدمتها باعتبار حجم مساهمتها في الحرمان التعليم، يليها الولوج للماء والكهرباء والصرف الصحي، ثم ظروف السكن، وأخيرا الصحة. وإذا كان هذا الترتيب، ينم عن الطابع العام لمصادر الحرمان في جميع جماعات الإقليم؛ فإن جماعات قليلة يتغير فيها ترتيب أهمية مصادر الحرمان، مع الاحتفاظ بالتعليم في القمة؛ ومنها العرائش والقصر الكبير والعوامرة والزوادة، ناهيك عن مركزي الساحل والعوامرة بوصفهما يمثلان المراكز القروية الصاعدة. وبذلك، فالتعليم يعتبر أكثر تأثيرا في الفقر المتعدد الأبعاد من خلال ارتفاع مساهمته. مما من شأنه أن يدل على ارتفاع نسب الأمية وغير المتمدرسين في مختلف الجماعات الترابية داخل الإقليم. غير أن الملاحظ، أن مصادر الحرمان تظهر تفاوتات مجالية مهمة؛ وهو الأمر الذي يزكي وجود فوارق مجالية واجتماعية بين الجماعات والوسطين القروي والحضري.

الشكل رقم 4: مصادر الفقر المتعدد الأبعاد في إقليم العرائش حسب الوحدات المجالية سنة 2014 (%)

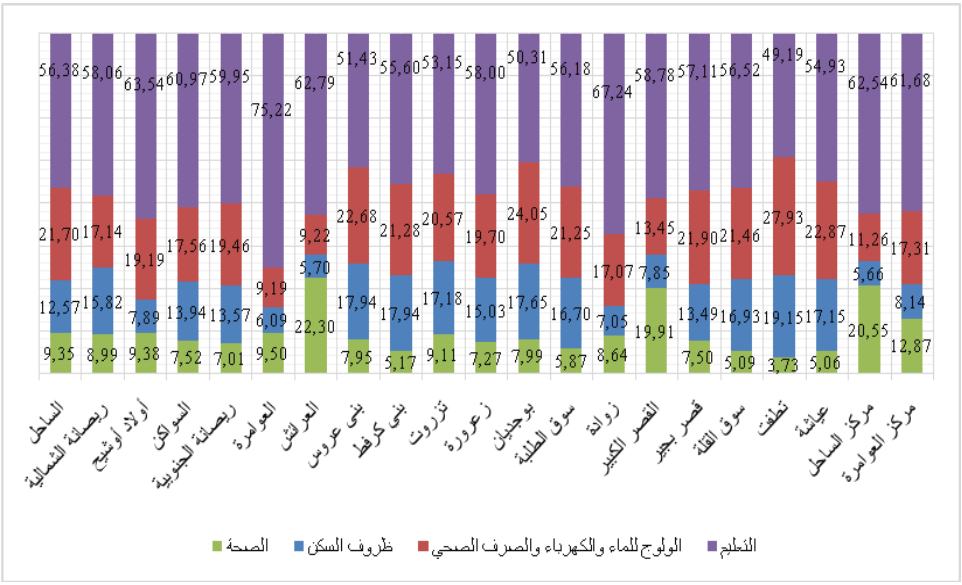

المصدر: موقع المندوبية السامية للتخطيط: http://rgphencartes.hcp.ma/#

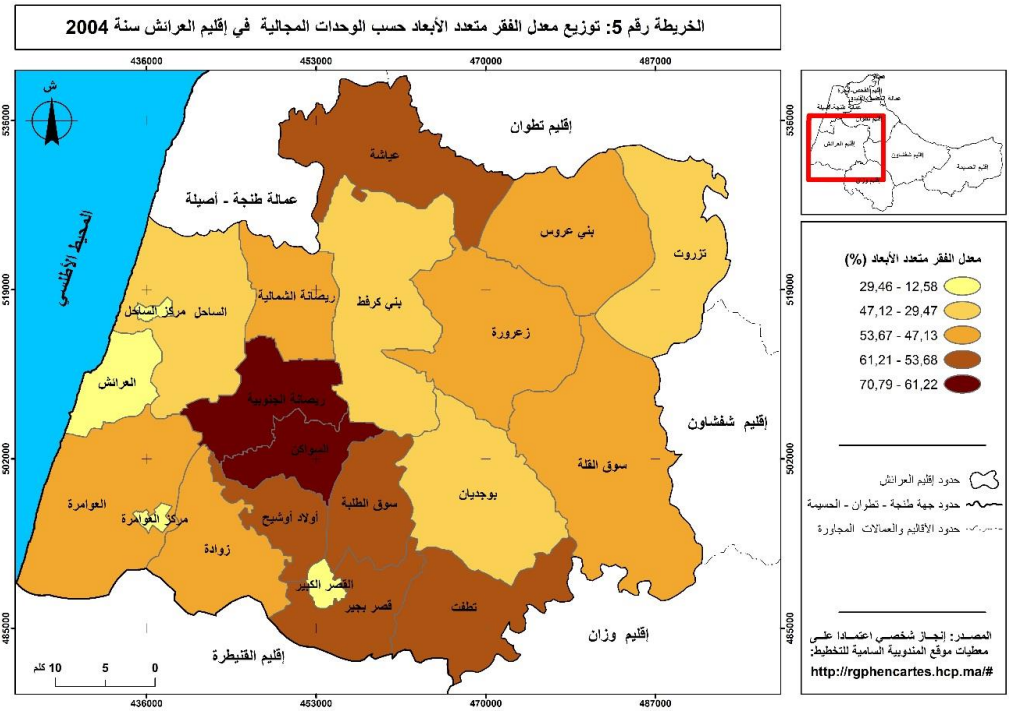

الخريطة رقم 6: توزيع معدل الفقر متعدد الأبعاد حسب الوحدات المجالية في إقليم العرائش سنة 2014

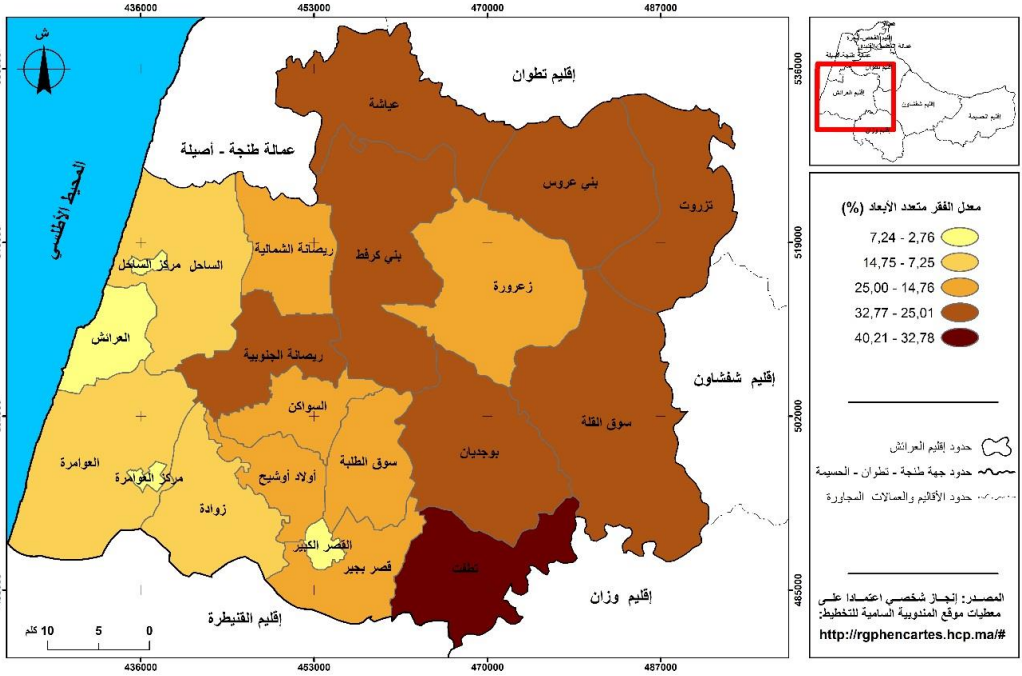

بصفة عامة، من المؤكد أن تراجع معدل الفقر المتعدد الأبعاد في مختلف جماعات إقليم العرائش، يعكس مدى تحسن الظروف السوسيو-اقتصادية-ثقافية للسكان؛ لا سيما من حيث الولوج للماء والصرف الصحي، ومن ناحية تحسن ظروف السكن والاستفادة من الخدمات الصحية. ولا شك في أن هذا التحسن يتفاوت بين الجماعات والوسطين الحضري والقروي؛ حيث يمكن ترتيب التحسن على مستوى الظروف السوسيو-اقتصادية-ثقافية بوضع مدينتي العرائش والقصر الكبير على رأس جماعات الإقليم، وتليهما المراكز القروية، خاصة مركزي الساحل والعوامرة، لأنها الأكثر استفادة من البنيات التحتية في الجماعات القروية، ثم الجماعات القروية. وإن هذه الفوارق، تفسر بالضرورة بعوامل متشعبة؛ ومن ضمنها تباينوتيرة تجهيز الجماعات القروية بالبنيات التحتية والصحية والتعليمية، بل للأمر علاقة وطيدة أيضا باختلاف حجم السكان وكثافتهم وبنيتهم العمرية والجنسية والمهنية من جماعة إلى أخرى،وقدرة الأسر تبعا لحجمها على توفير السيولة المادية للتمكن من الاستفادة من الخدمات والتجهيزات الحيوية للعيش، ما دامت بعض هذه التجهيزات ليست مجانية، من قبيل الربط بشبكة الماء والكهرباء والصرف الصحي. ولا ينبغي أن يفوتنا الإشارة إلى دور الهجرة الدولية، وبخاصة إلى إسبانيا في تحسين ظروف عيش العديد من الأسر؛ كذلك دور زراعة القنب الهندي، بسبب عائداتها المهمة، رغم عمل الدولة على محاربتها في إقليم العرائش بشراكة مع الأمم المتحدة؛ إذ كانت

تنتشر بصورة متفاوتة في جماعات: سوق القلة، بوجديان، تطفت، تزروت، بني عروس، عياشة، زعرورة، بني كرفط. أي في المناطق الجبلية والمتضرسة التي لم تستفد من الإصلاح الزراعي والتجهيز الهيدرو فلاحي.

4- النواة الصلبة للفقر: تراكم ضعيفللفقر النقدي والفقر المتعدد الأبعاد

لقد أدى تصنيف الأسر في إقليم العرائش بناء على الفقر النقدي والفقر المتعدد الأبعاد إلى تبيان، أن النواة الصلبة للفقر تنخفض في جميع جماعات الإقليم. وهي عموما تتأرجح بين 0,24% و5,54%. غير أن توزيعها مجاليا، يعرف تفاوتات ترابية بسيطة. ومن المهم ملاحظة، أن مركز الساحل، يسجل 0% على مستوى النواة الصلبة للفقر؛ الشيء الذي يشير إلى عدم وجود أسر تعاني في نفس الوقت من الفقر النقدي والفقر المتعدد الأبعاد؛ بالنقيض هناك أسر في مركز العوامرة تعاني في ذات الوقت من هذين الصنفين من الفقر. وتتضح هذه الحقائق أكثر من خلال الشكل رقم 5 والخريطة رقم 7.

الشكل رقم 5: توزيع النواة الصلبة للفقر في إقليم العرائش حسب الوحدات المجالية سنة 2014 (%)

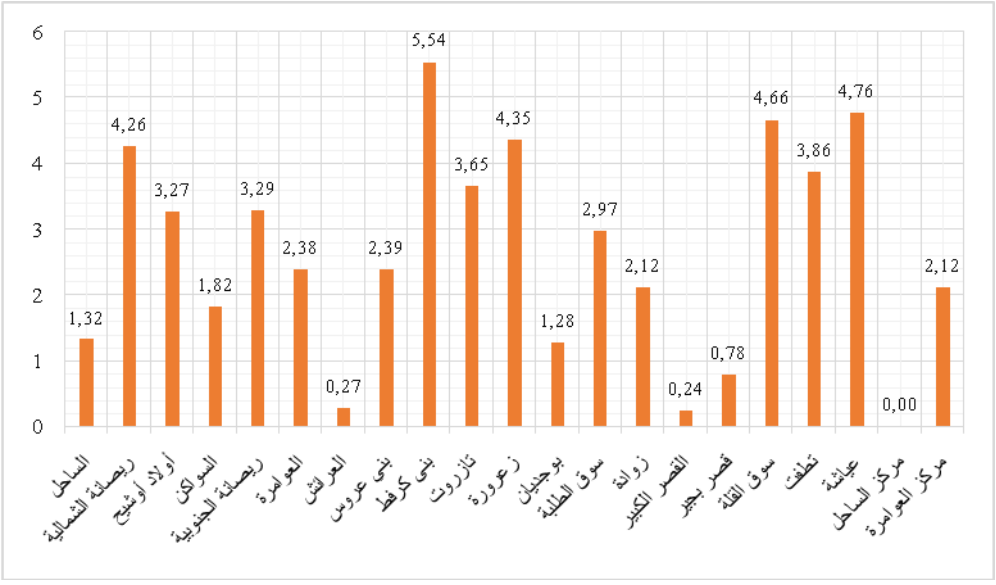

المصدر: موقع المندوبية السامية للتخطيط: http://rgphencartes.hcp.ma/#

الخريطة رقم 7: توزيع النواة الصلبة للفقر حسب الوحدات المجالية في إقليم العرائش سنة 2014

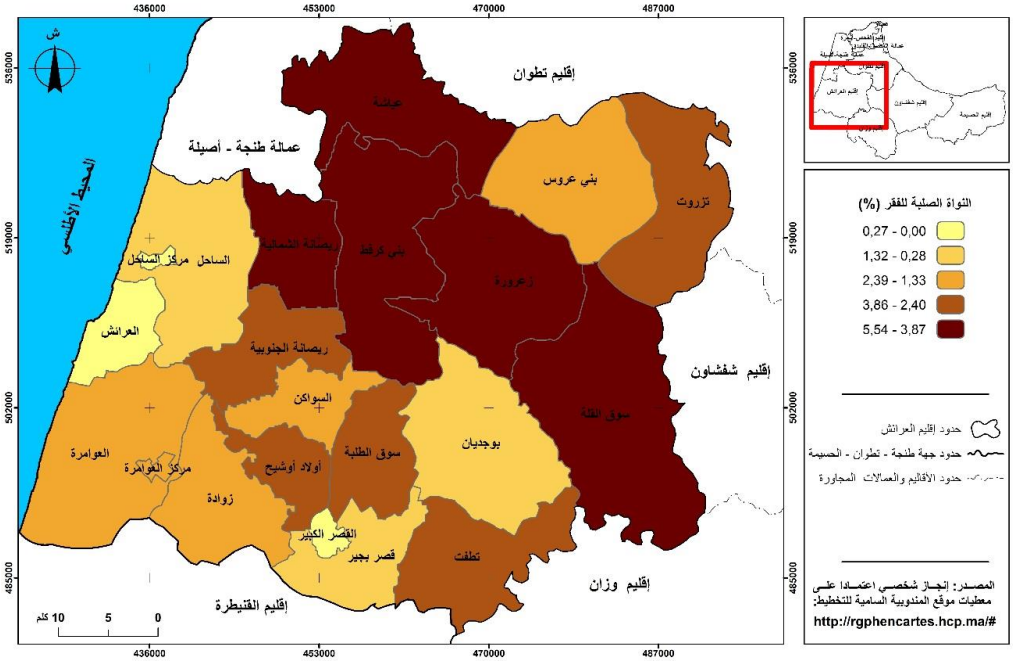

انطلاقا من هذه الوضعية، تكمن تجليات معاناة فئة لا يستهان بها من الأسر في إقليم العرائش من ظروف معيشية صعبة، من جراء تدني نفقاتها التي نصيبها الأكبر تستأثر به النفقات الغذائية، وضعف تلبية حاجياتها من خدمات التعليم والصحة والتجهيزات المطلوبة. إن المثير في الأمر، أن الأسر في المناطق الجبلية والمتضرسة أكثر معاناة من تراكم الفقر النقدي والفقر المتعدد الأبعاد؛ مع ضرورة تسجيل، أن هذه المناطق، كانت ولا تزال تعد مجالات طرد بشري نحو المناطق السهلية أو المدن أو خارج إقليم العرائش، رغم تقلص حدته بشكل ملموس. وفي مقابل هذا، يصنف سكان المدن والمراكز القروية والجماعات السهلية ضمن المجالات التي تتضاءل فيها حدة النواة الصلبة للفقر. وأيا كانت التصنيفات، فإن العوامل المفسرة تبقى بنيوية، ولها صلة مباشرة بما تقدم ذكره من عوامل مختلفة.

5- الفقر الإجمالي: انتشار بمستويات مثيرة

إن تحليل معدل الفقر الإجمالي في إقليم العرائش حسب الجماعات، يبين أن جل الجماعات، ما عدا مدينتي العرائش والقصر الكبير، تسجل معدلات فقر تفوق 20%. بل أكثر من ذلك، تسجل بعضها معدلا يصل إلى 43% أو يقل عنه، كما هو الشأن على سبيل المثال بالنسبة لجماعات تطفت وسوق القلة وبني كرفط وريصانة الجنوبية. من ثم، فأغلب الجماعات تعرف معدلات فقر إجمالي تتأرجح بين المهمة والكبيرة. هذا من ناحية، أما من الناحية المجالية، يلاحظ من منظور عام، أن الجماعات غير "المحظوظة"، أي تلك التي تقع في المناطق المتضرسة أو الجبلية

تسجل معدلات فقر إجمالي جد مثيرة بالمقارنة مع الجماعات الواقعة في المناطق المنبسطة أو شبه المنبسطة. بينما ينفرد مركز العوامرة بمعدل مهم يفوق باقي تراب جماعة العوامرة؛ وكما سبق القول في أكثر من مناسبة، تقترن حالته المثيرة بكونه يضم طبقة عاملة تعيش في ظروف سوسيو-اقتصادية-ثقافية شاقة. ويتضمن الشكل رقم 6 والخريطة رقم 8 تفاصيل توزيع الفقر الإجمالي في إقليم العرائش.

الشكل رقم 6: توزيع معدل الفقر الإجمالي في إقليم العرائش حسب الوحدات المجالية سنة 2014 (%)

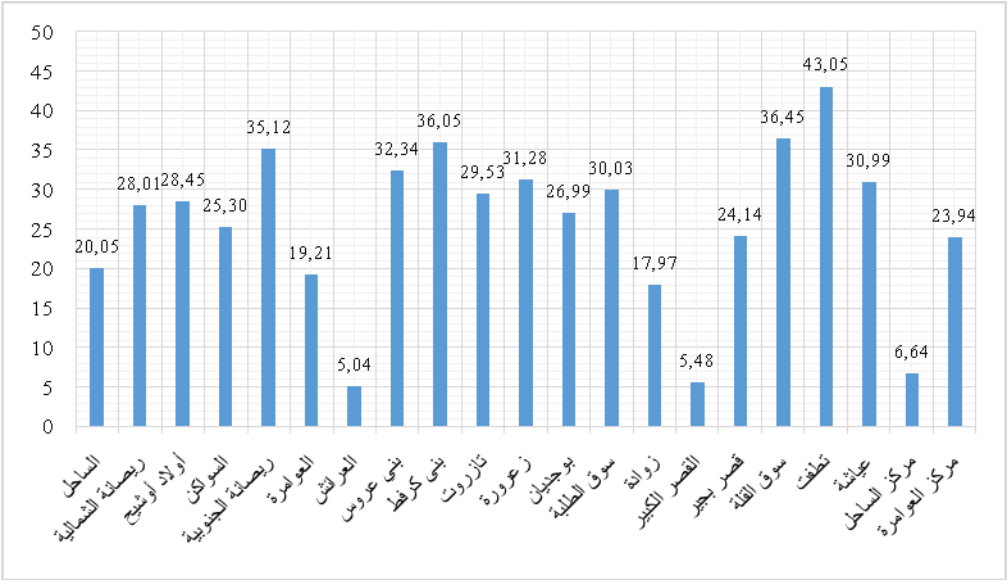

المصدر: موقع المندوبية السامية للتخطيط: http://rgphencartes.hcp.ma/#

من البديهي القول، إن هناك اختلافات في المستويات المعيشية للأسر من جماعة الترابية إلى أخرى، وبين الوسطين الحضري والقروي؛ ويصدق الأمر نفسه فيما يتعلق بالجماعة الواحدة، مما يعني أنه حتى داخل تراب أي جماعة من جماعات الإقليم، توجد اختلافات في المستويات المعيشية بين الأسر.

بالنسبة إلى العوامل المفسرة، فلا شك أنها على ارتباط مباشر بما تم ذكره في تحليل معدل الفقر النقدي ومعدل الفقر المتعدد الأبعاد. وبالتالي، ليس ثمة علاقة عكسية بين الأسباب الكامنة وراء الفقر الإجمالي والفقر النقدي والفقر المتعدد الأبعاد. ومن باب التذكير، فإن المقاربة المتعدد الأبعاد في المغرب كمقياس حديث للفقر، لا تمثل بديلا للمقاربة النقدية للفقر؛ بقدر ما تعتبر مكملة لها.

الخريطة رقم 8: توزيع معدل الفقر الإجمالي حسب الوحدات المجالية في إقليم العرائش سنة 2014

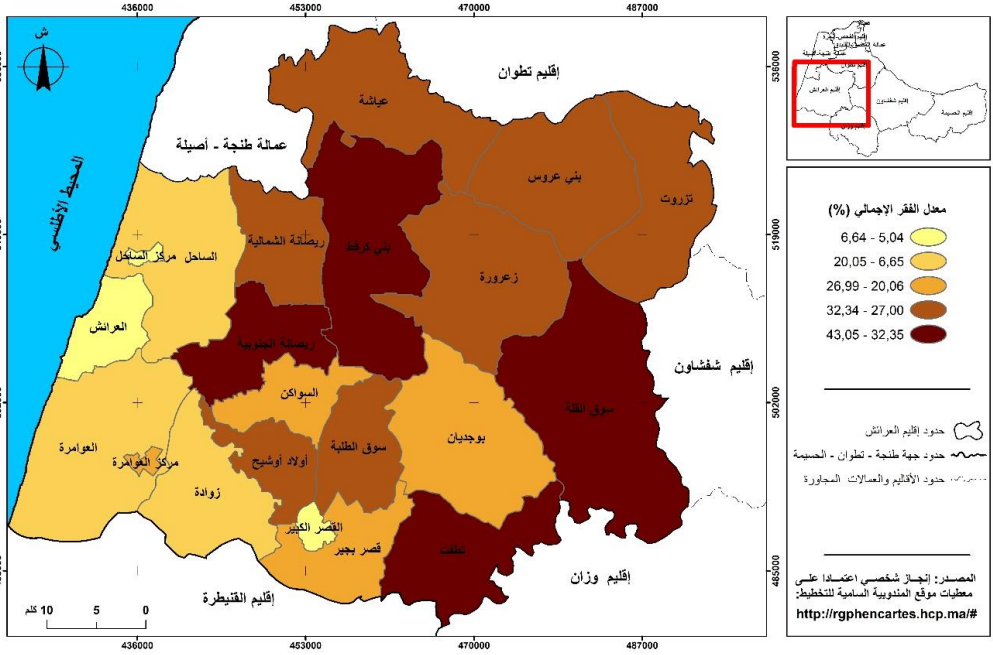

خلاصة

حاولت هذه المقالة تحليل تجليات وملامح ظاهرة الفقر في إقليم العرائش حسب الوحدات المجالية / أو الجماعات الترابية التي تنتمي إداريا إلى مجاله، انطلاقا من الوقوف على مجموعة من مقاييس ظاهرة الفقر،مما قاد إلى الخروج بجملة من الاستنتاجات، يمكن الإشارة إلى مضامينها بإيجاز، فيما يلي:

- لا تزال عدة جماعات في إقليم العرائش تسجل معدلات مهمة - إلى حد ما - على مستوى الفقر النقدي، بل بعضها مثيرة للانتباه. وهذا ما يؤشر على كون نفقات شريحة مهمة من الأسر في هذه الجماعات، تتأرجح ما بين الضعيفة جدا إلى الضعيفة أو المتواضعة؛
- هناك فئة عريضة من الأسر في جماعات عديدة في إقليم العرائش تعاني من الهشاشة. لذلك، فهي عرضة لخطر السقوط في دائرة الفقر النقدي. ومن ثم، توسيع قاعدة الفقر النقدي لتشمل أسر أخرى، بخاصة إذا لم يتم معالجة معضلة الهشاشة والفقر النقدي؛
- إذا كان الفقر النقدي يمس شريحة مهمة من الأسر في إقليم العرائش، فإن هناك اتجاه عام لتقلص الفقر المتعدد الأبعاد في كل جماعات إقليم العرائش. وهو الأمر الذي يوحي بأن الوضعية السوسيو-اقتصادية-ثقافية للسكان آخذة في التحسن مع مرور الوقت؛
- على مستوى النواة الصلبة للفقر، فقد تبين أنهاتبقى منخفضة– إلى حد ما - في كل جماعات الإقليم، إذ تعاني بعض الأسر في ذات الوقت من الفقر النقدي والفقر المتعدد الأبعاد. أي أنها

تشكو من ضعف النفقات، من جهة، ومن صعوبة ظروف عيشها بسبب عدم قدرتها على الاستفادة من الخدمات الضرورية وغيرها من الحاجيات؛

- لا ريب في أن معدلات الفقر الإجمالي، تؤكد على أن مستوى الفقر بمعناه العام / الشامل يمس شرائح واسعة من الأسر في عدة جماعات إقليم العرائش.

هكذا وعلى ضوء كل ما تقدم، يتبدى أهم استنتاج، مفاده، أن ظاهرة الفقر في إقليم العرائش، وبقطع النظر عن وجود تفاوتات مجالية جديرة بالاعتبار، تعتبر ظاهرة قروية بامتياز. فالفقر بمختلف مقاييسه يتفشى أكثر في الوسط القروي قياسا إلى الوسط الحضري. وبالتالي، إن محاولة تصنيف المجالات في إقليم العرائش، بناء على مستويات انتشار الفقر من منظور عام، تفضي إلى وضع الجماعات القروية في المرتبة الأولى، وتليها المراكز القروية في المرتبة الثانية، ثم في الأخير مدينتي العرائش والقصر الكبير (كجماعتين حضريتين).وعلى هذا النحو، من نافل القول، التأكيد على أن إقليم العرائش يرزح تحت وطأة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، تذكي التفاوتات المجالية، كما تبرزها بيانات الفقر من زوايا عديدة. فرغم تحسن الظروف السوسيو-اقتصادية-ثقافية للسكان، من خلال تقلص معدلات الفقر المتعدد الأبعاد بصفة مثيرة (بين 2004 و2014)، باعتباره أكثر تعبيرا عن الحرمان؛ إلا أن الفوارق بمختلف أشكالها، ما فتئت قائمة بين الجماعات. وأول سبب يقف وراء ذلك، يرجع إلى الولوج غير المتكافئ إلى التعليم والصحة والتجهيزات الضرورية للسكن والعيش؛ ناهيك عن تدني مداخيل الأسر واختلافها. علاوة على أن فئة عريضة يتمايز وزنها من جماعة إلى أخرى، تعاني من الهشاشة ومعرضة إلى السقوط في دائرة الفقر النقدي.

في الختام لا بد من أن نسجل، أن عوامل عديدة تتداخل لتفسير ظاهرة الفقر في إقليم العرائش، ولا سيما في الوسط القروي؛ وهي عوامل مركبة وبنيوية، على علاقة كبيرة بعدم تجانس المجال من حيث الموارد، وكذا توجيه تدخلات الدولة إلى الاهتمام بالمجالات الخصبة، مع تهميش المجالات الجبلية. ويمكن القول مع حسن ضايض، إن "الأرياف المغربية ستبقى على حالها؛ ما لم يقع التخلص من استمرار إغناء مناطق وتهميش أخرى. فالتخلف الذي تشكو منه؛ يجد تفسيره بالدرجة الأولى في الاختيارات السياسية المتوالية التي أدت إلى تفاقم الشروخ الاجتماعية بين البوادي والمدن، وبين الفقراء والميسورين" (حسن ضايض، 2012، ص158).

من جهة أخرى، ينبغي أن نشير، إلى أن إقليم العرائش قد استفاد من بعض المشاريع الهادفة إلى تحسين ظروف عيش السكان؛ ومن أبرزها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي انطلقت سنة 2005. وقد ساهمت في تشييد العديد من دور الرعاية الاجتماعية من قبيل دار الطالبة لمساعدة الفتاة القروية في وضعية صعبة على استكمال دراستها؛ كما ساهمت في بناء الطرق وفك العزلة عن بعض الدواوير؛ على غرار دعم المبادرات الفردية من أجل تحسين دخل بعض الأسر؛ وغيرها من التدخلات. لكن، وإلى غاية الآن، ليس هناك أي دراسات تقييمية جدية لتدخلات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في إقليم العرائش، تمكن من تبيان نتائجها على ظروف عيش السكان.

قائمة المراجع

1. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(2017)، التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، بيروت، لبنان.
2. الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماع(2018)، تقرير البنك الدولي عن إحصاءات الفقر.
3. حسن ضايض(2012)، تعدد مؤشرات الفقر وألوانه في الريف المغربي: حال أرياف شمال مدينة فاس، عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 1، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.
4. كريمة كريم(2012)، الفقر في ثلاث دول عربية منخفضة ومتوسطة ومرتفعة الدخل (اليمن، مصر والبحرين)، عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 1، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، الدوحة، قطر.
5. المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي(2017)، الموضوع الخاص للتقرير السنوي 2017: الفوارق الاجتماعية والمجالية، الرباط، المغرب.
6. المندوبية السامية للتخطيط(بدون تاريخ)، النتائج الرئيسية لخريطة الفقر المتعدد الأبعاد لسنة 2014: المشهد الترابي والدينامية، الرباط، المغرب. منشور في موقع المندوبية السامية للتخطيط:
https://www.hcp.ma/downloads/Niveau-de-vie-et-pauvrete_t11884.html
7. المندوبية السامية للتخطيط(2017)، تقديم السيد أحمد الحليمي علمي المندوب السامي للتخطيط بمناسبة عرض خريطة الفقر متعدد الأبعاد لسنة 2014، الرباط، المغرب. منشور في موقع المندوبية السامية للتخطيط:
https://www.hcp.ma/downloads/Allocutions-de-M-le-Haut-Commissaire-auPlan_t19159.html
8. المندوبية السامية للتخطيط، مديرية جهة طنجة – تطوان - الحسيمة(2017)، النشرة الإحصائية السنوية لجهة طنجة – تطوان - الحسيمة، طنجة، المغرب.
9. المندوبية السامية للتخطيط، مديرية جهة طنجة – تطوان(2011)، النشرة الإحصائية الجهوية، طنجة، المغرب.
10. Haut Commissariat au Plan(2010), CartedelaPauvreté 2007, Rabat, Maroc.
11. Haut Commissariat au Plan(2004), Pauvreté, DéveloppementHumain et Développement Socialau Maroc, Rabat, Maroc.
12. Haut Commissariat au Plan (Sans date), Concepts et définitions. Site web: https://www.hcp.ma/downloads/Niveau-de-vie-et-pauvrete_t11884.html
13. Haut Commissariat au Plan, Direction Régionale de Tanger-Tétouan-Al Hoceima(2018), Monographie Régionale de Tanger – Tétouan – Al Hoceima, Tanger, Maroc.

14.موقع المندوبية السامية للتخطيط: www.hcp.ma
15.موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:
https://www.iq.undp.org/content/iraq/ar/home/post-2015/sdg-overview/goal-1.html